

Distr.: General
19 August 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ٥٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: التعاون
في ميدان التنمية الصناعية

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

مذكرة من الأمين العام**

يحيل الأمين العام طيه تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

(اليونيدو) عملاً بقرار الجمعية العامة ٦١/٢١٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

* A/63/150 و Corr.1.

** تأخر تقديم هذا التقرير لكي يعكس نتائج آخر مفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، التي جرت في جنيف قبيل نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٨.



موجز

عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، يسلط تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الضوء على الاتجاهات والتطورات الأخيرة في الأداء الصناعي للبلدان النامية، ويؤكد في الوقت ذاته على الدور الحاسم للتنمية الصناعية والنمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر. ويستكشف تحديات التصنيع التي تشمل، في جملة أمور، نقص الاستثمار في القطاعات المنتجة مما يحول دون نشوء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتوسُّعه؛ والعولمة غير المنصفة وقلّة القدرة على المشاركة في التجارة الدولية؛ وسبل الوصول إلى مصادر الطاقة اللازمة للصناعة؛ والآثار البيئية، بما فيها على وجه الخصوص تغير المناخ.

ويبحث التقرير أيضاً استجابة النظام الإنمائي المتعدد الأطراف لهذه التحديات، لا سيما في ضوء التغير المستمر لبنية المعونة الإنمائية الدولية والجهود الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من الاتساق في تقديم الخدمات إلى البلدان النامية، ولا سيما من جانب منظومة الأمم المتحدة.

ويسلط التقرير الضوء على دور اليونيدو في مواجهة تحديات التنمية الصناعية بالاشتراك مع الكيانات التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. كما يجمل المساهمات التي لا تزال اليونيدو تقدمها إلى شراكة الاتحاد الأفريقي الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

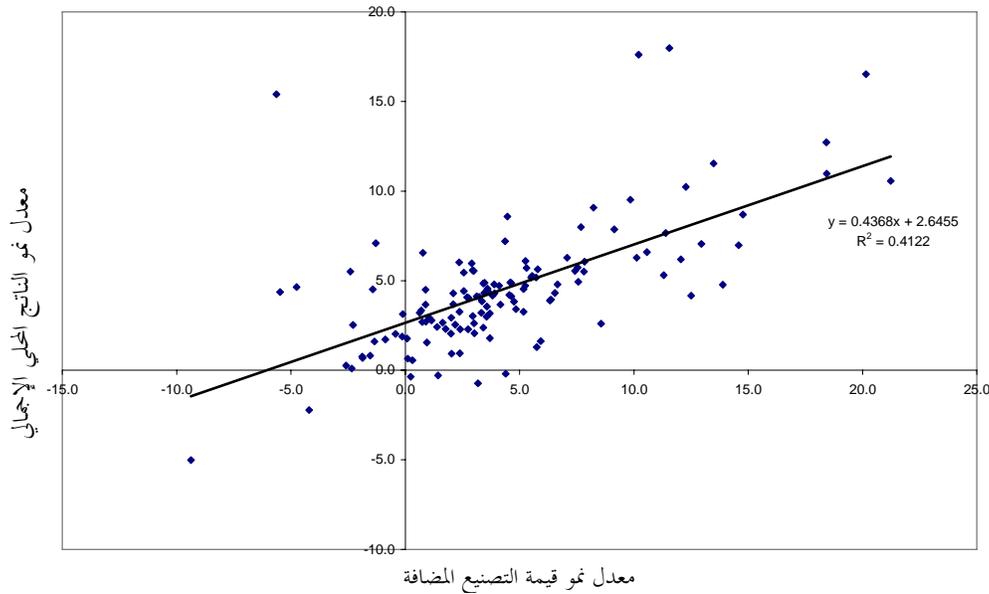
أولا - الاتجاهات في التنمية الصناعية

ألف - مقدمة

١ - على الرغم من أن المجتمع الدولي ما فتئ يحرز تقدما نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، فإن الفقر لا يزال سائدا في أرجاء كثيرة من العالم. وفي حين أن بعض المناطق والبلدان خطت خطوات هامة، فإن خطا التقدم المحرز كانت متفاوتة. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، غدت حالات النقص المتوقعة تبعث على القلق الشديد. ويزيد تغير المناخ والارتفاع الشديد في أسعار المواد الغذائية والطاقة من تفاقم التحديات التي يواجهها العديد من البلدان النامية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٢ - ويبحث هذا التقرير التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية والتي يمكن معالجتها جزئيا من خلال اعتماد استراتيجيات ملائمة للتنمية الصناعية. وقد أظهرت بلدان نامية عديدة كيف أنها لم تقطع فحسب خطوات ملحوظة في النمو الاقتصادي، ولكنها سخرته أيضا لانتشال الناس من وهدة الفقر. وتبين النجاحات المعروفة التي تحققت في جنوب آسيا وشرقها كيف يمكن للاستراتيجيات الصناعية التي تُعد وتُنفذ على الوجه الصحيح أن تحدث تحولا في الاقتصادات والمجتمعات لتسير بها نحو الأفضل. ولقد استخدمت جميع البلدان المتقدمة النمو والبلدان الآسيوية الحديثة العهد بالتصنيع، دون استثناء، الصناعة والقطاع الخاص كوسائل رئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي وتوليد الثروة. وينطبق النمط ذاته على البلدان النامية. ويجسد الرسم البياني التالي ذلك، حيث يبين العلاقة الإيجابية القوية بين نمو قيمة التصنيع المضافة والنتائج المحلي الإجمالي، بينما تمثل النقاط المتبعثرة فرادى البلدان النامية.

الارتباط بين نمو قيمة التصنيع المضافة ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٠٥-٢٠٠٠



٣ - ويكتسي اعتماد نهج قائم على النمو إلحاحاً أكبر لأن الاضطراب الاقتصادي والمالي الذي حدث في الآونة الأخيرة يزيد من شدة التركيز على العولمة، ولأن القلق إزاء أسعار المواد الغذائية الأساسية والطاقة يؤثر على الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. وتشكل هذه العوامل خطراً حقيقياً على حياة الناس وسبل معيشتهم في المدى القصير، بل وكذلك على بناء تنمية مستدامة في المديين المتوسط والطويل. وهذا ليس بسبب الأثر المباشر الذي أحدثته صدمات الأسعار هذه في البلدان النامية فحسب، بل أيضاً لأن البلدان المتقدمة النمو قد تتصدى لمصاعبها الاقتصادية من خلال اتخاذ خطوات قد تعرقل التصنيع والأنشطة الإنتاجية في بلدان العالم النامي. غير أنه في عالم مترابط كهذا، يتوقف الازدهار والاستقرار على الصعيد الدولي أكثر من أي وقت مضى على الأسواق المفتوحة والتبادل الحر للسلع، ويرتكز ذلك على اقتصادات تنمو في العالم النامي القادر على استيعاب مزيد من السلع من العالم المتقدم النمو. ومعنى هذا بالنسبة للبلدان النامية تحقيق نمو اقتصادي يقوم على التصنيع لينقذ جزءاً كبيراً من السكان من الفقر. وتشكل معرفة كيفية تحقيق ذلك بالنسبة للبلدان التي تخلفت عن ركب التنمية، مع فك الارتباط أيضاً بين نموها وتدهور البيئة في آن واحد، الضرورة الحتمية للسياسات العامة من أجل تحقيق التنمية الصناعية في السنوات المقبلة.

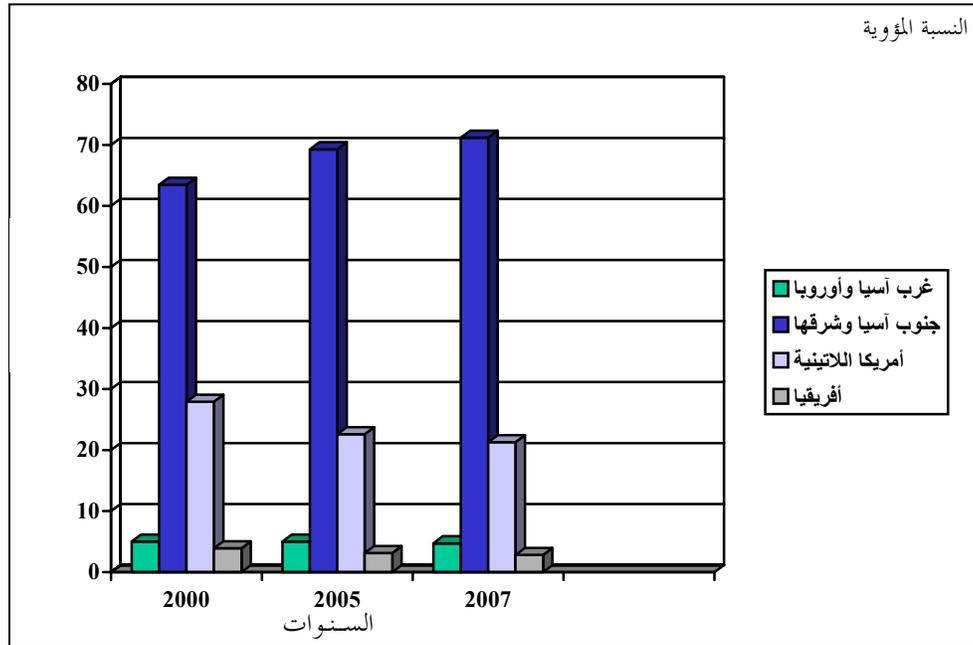
٤ - والنظام الإنمائي المتعدد الأطراف أيضا في مفترق طرق - إذ تصبح قاعدة المانحين من أجل التعاون الإنمائي الدولي أكثر تشتتا في الوقت نفسه الذي تتحرك فيه منظومة الأمم المتحدة لزيادة اتساقها في تقديم الخدمات. وبالنسبة للجهات الفاعلة في مجال التنمية الصناعية، سيكون هناك تحد آخر في كيفية ضمان إدماج استراتيجيات النمو لصالح الفقراء والدعم للصناعة في العملية الراهنة لإعادة هيكلة بنية التعاون الإنمائي الدولي.

باء - مستوى الأداء الصناعي بين البلدان النامية

٥ - تخضع التنمية الصناعية في حد ذاتها للتغير. ولم يعد من الممكن التفكير في عملية التصنيع في أي بلد بوصفها عملية داخلية بحتة: فقد أصبح التصنيع عملية متكاملة على الصعيد العالمي، تتحول في اتجاه البلدان النامية بوتيرة متزايدة باطراد. ولكن لا تنمو جميع المناطق النامية في آن واحد، فهناك مؤشرات واضحة على أن منطقة شرق آسيا أصبحت الآن مركز التصنيع في العالم. أما أداء المناطق النامية الأخرى فلم يكن في معظمه أداء جيدا، بل وحتى داخل شرق آسيا هناك أدلة كثيرة على أن الصين أصبحت الآن تفوق جيرانها بأشواط بعيدة من حيث نمو قيمة التصنيع المضافة.

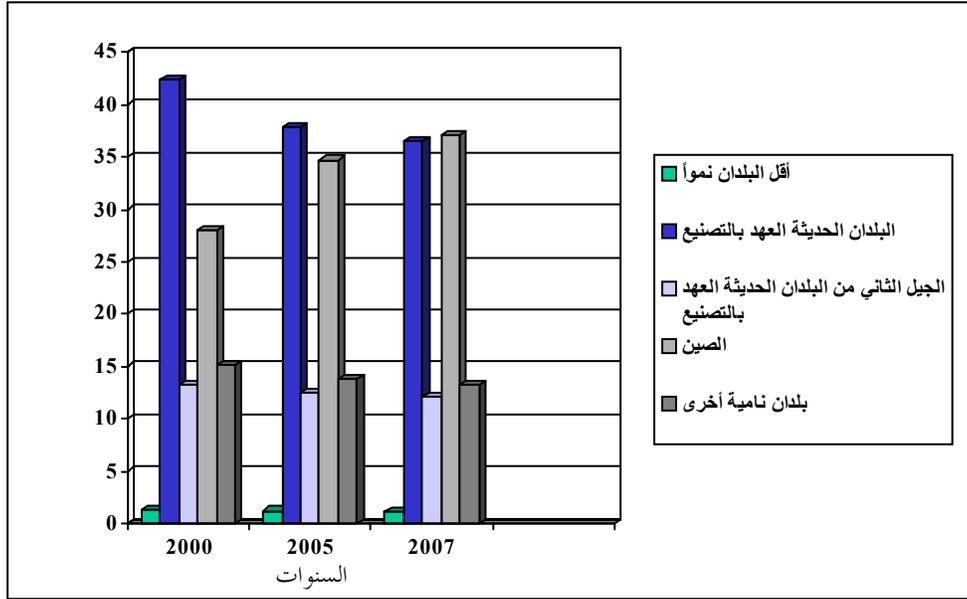
٦ - ويوضح الجدول أدناه استمرارا مطردا للاتجاه نحو اتخاذ مواقع للإنتاج الصناعي في جنوب آسيا وشرقها، وهو أمر ظل مستمرا بلا هوادة منذ نهاية القرن الماضي، في حين انخفضت حصة أمريكا اللاتينية، بينما ظلت حصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من قيمة التصنيع المضافة راكدة عند حوالي ١ في المائة.

توزيع قيمة التصنيع المضافة فيما بين البلدان النامية، ٢٠٠٠-٢٠٠٧



٧ - وإلقاء نظرة فاحصة على توزيع الإنتاج الصناعي بين البلدان النامية، هذه المرة بحسب مجموعة الدخل، يكشف عن الكثير. فقد كان عام ٢٠٠٧ أول عام تفوق فيه الصين وحدها بفارق كبير المجموعات الأخرى المدرجة في القائمة من حيث قيمة التصنيع المضافة، متجاوزة جميع البلدان الحديثة العهد بالتصنيع مجتمعة. ويتجلى الاختلال في توزيع إنتاج التصنيع في جميع الفئات الأخرى من البلدان النامية، وفيما بين أقل البلدان نمواً بوجه خاص، وتندى نسبتها إلى مستويات منخفضة للغاية.

توزيع قيمة التصنيع المضافة فيما بين مجموعات البلدان النامية، ٢٠٠٧-٢٠٠٠
النسبة المئوية



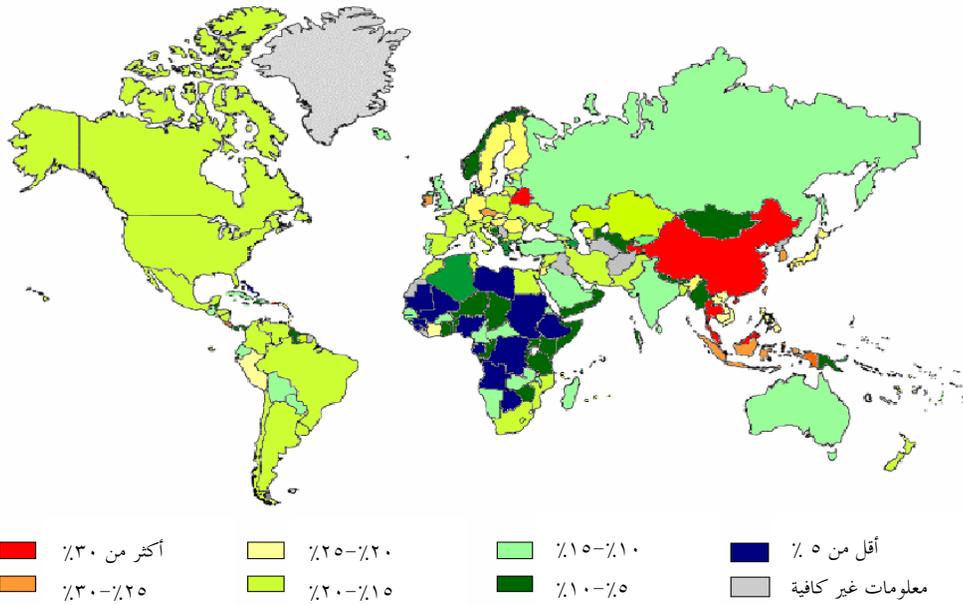
المصدر: الإحصاءات الصناعية لليونيديو لعام ٢٠٠٨.

٨ - ويتواصل حدوث تحول كبير في ميدان الإنتاج الصناعي، يشمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وبما أن جنوب آسيا وشرقها والصين قبل غيرها تقود العالم النامي من حيث حصة قيمة التصنيع المضافة، فكذلك تحتل هذه البلدان مركز الصدارة، ولا سيما في الوقت الراهن على الصعيد العالمي من حيث حصة قيمة التصنيع المضافة من الناتج المحلي الإجمالي. وتوضح الخريطة أدناه للتجميع المتزايد لأنشطة التصنيع في آسيا.

٩ - وفي عام ١٩٦٥، كانت قطاعات التصنيع في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية بنفس الحجم نسبياً، حيث كانت تمثل حوالي ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبحلول عام ١٩٨٠، زادت حصة التصنيع إلى ما يقرب من ٣٥ في المائة في منطقة شرق آسيا وظلت فوق ٣٠ في المائة في التسعينات من القرن الماضي. وفي أمريكا اللاتينية، ظل قطاع التصنيع راكداً بنسبة تزيد قليلاً على ٢٥ في المائة طوال الثمانينات من القرن الماضي. وتبلغ الآن حصة التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي في شرق آسيا عموماً حوالي ٣٠ في المائة، على أن قيمة التصنيع المضافة تشكل ما يزيد على ٣٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الصين. إلا أن قطاع التصنيع يعاني من انخفاض حاد في أمريكا اللاتينية، حيث هبط إلى مستوى منخفض قارب ١٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦. وفي أفريقيا جنوب

الصحراء الكبرى، باستثناء جنوب أفريقيا، لم تتجاوز قط حصة التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي نسبة ١٢ في المائة، وتظل نسبتها دون ٥ في المائة في العديد من بلدان المنطقة.

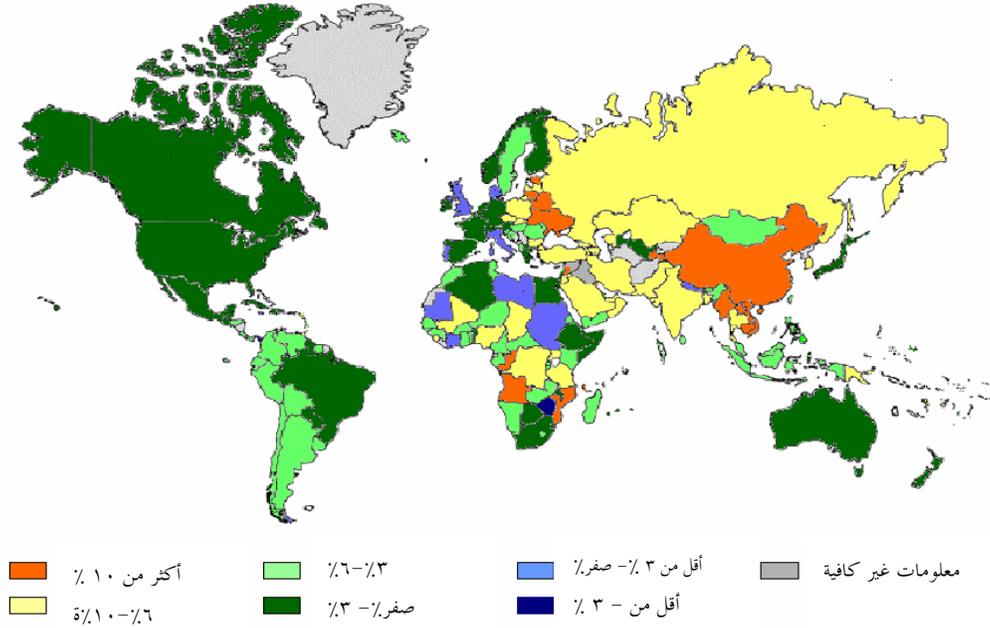
حصة قيمة التصنيع المضافة من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٠٦



المصدر: الإحصاءات الصناعية لليونيدو لعام ٢٠٠٨.

١٠ - وتوضح الخريطة أدناه معدل النمو السنوي لقيمة التصنيع المضافة، مما يؤكد مرة أخرى ظهور الصين بوصفها رائدة على مستوى العالم في الإنتاج الصناعي، ويدل كذلك على أن هذا النمط سيستمر. ويتوسع نمو قيمة التصنيع المضافة سنوياً في الصين بمعدل يفوق بكثير معظم جيرانها ومنافسيها. كما يدل على أن النمو في الصناعة التحويلية منخفض، بل حتى سلبي، في معظم البلدان المتقدمة النمو، وتؤكد الخريطة أن مجموعة "العالم النامي" ليست مجموعة متجانسة حين يتعلق الأمر بالتصنيع. وعلى الرغم من بطء النمو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هناك تقدم حقيقي، حيث اتضح أن أنغولا والكونغو وموزامبيق هي من بين أسرع البلدان نمواً في جميع أنحاء العالم في هذه الفئة، ويتجلى عدد آخر من الزيادات المباشرة بالخير في أفريقيا.

معدلات النمو السنوية للقيمة المضافة للتصنيع، ٢٠٠٠-٢٠٠٦



المصدر: الإحصاءات الصناعية لليونيديو لعام ٢٠٠٨.

جيم - التجارة في المصنوعات

١١ - على الرغم من التباطؤ الذي حصل في التجارة العالمية في عام ٢٠٠٧، تمت التجارة في المصنوعات بقوة خلال العقد الأخير، حيث استمرت بلدان الجنوب على الاتجاه المستقر حالياً الذي زادت وفقه أنشطتها التجارية بصفة عامة بوتيرة أسرع مما هي عليه في بلدان الشمال. وشهد عام ٢٠٠٧ أيضاً ارتفاع أسعار السلع الأساسية بشكل كبير، وهو الأمر الذي، وإن أدى إلى توسُّع نطاق التجارة بالنسبة لبعض أقل البلدان نمواً على وجه الخصوص^(١)، فإنه لم يعزز تجارة هذه البلدان في المصنوعات.

١٢ - ويتوافق النمو السريع للصادرات المصنعة من البلدان النامية بقوة مع الاتجاه نحو زيادة إنتاجها في بلدان الجنوب، على نحو ما يتبين من المؤشرات أعلاه. كما أن التجارة بين بلدان الجنوب دافع قوي جداً لهذا النمو: فقد زادت التجارة في المصنوعات داخل بلدان العالم

(١) انظر تقرير التجارة العالمية لعام ٢٠٠٨، منظمة التجارة العالمية (جنيف، ٢٠٠٨).

النامي بنسبة ١٦ في المائة سنويا بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥. وفي حين لا تزال التجارة العالمية في المصنوعات تتركز داخل بلدان العالم المتقدم، فإن التجارة بين بلدان الجنوب زادت حصتها في التجارة العالمية بمقدار ٤ نقاط مئوية في غضون هذه الفترة نفسها، وتمثل الآن نسبة ١٤,٥ في المائة من التجارة العالمية. وحافظت التجارة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو تقريبا على حصتها من التجارة العالمية في المصنوعات، حيث تنمو بنسبة ١٠ في المائة تقريبا سنويا. وزادت التجارة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية النمو وبين البلدان ذات الدخل المرتفع بنسبة حوالي ٨ في المائة خلال هذه الفترة.

١٣ - ومع ذلك، فإن التوزيع الإقليمي للمكاسب في مجال التجارة بالمصنوعات فيما بين البلدان النامية متفاوت بشكل صارخ. فبلدان شرق آسيا تهيمن على التجارة فيما بين بلدان الجنوب، إذ يُعزى إليها ٧٤ في المائة من الزيادات التي حققتها البلدان النامية في قيمة هذه الصادرات بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥. ولا يزال نطاق التجارة المكثفة بين بلدان الجنوب في ما بين شرق آسيا والمناطق النامية الأخرى كبيرا، إلا أن التجارة داخل منطقة شرق آسيا تمثل نسبة ٧٧ في المائة من جميع أنشطة التجارة في المصنوعات داخل العالم النامي. وفي الوقت نفسه، فقدت أمريكا اللاتينية حصتها في السوق العالمية خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، على الرغم من أن بلوغ أسعار السلع الأساسية الأولية مستويات عالية جدا كان ركيزة لتوسع قوي في القيم التجارية للبضائع إجمالا في تلك المنطقة في عام ٢٠٠٧. ومن ناحية أخرى، فإن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط وجنوب آسيا لم تزد حصصها من التجارة العالمية إلا بصورة متواضعة^(٢).

ثانياً - القضايا الأساسية في التعاون في ميدان التنمية الصناعية

١٤ - ليست أوجه التفاوت في الأداء الصناعي بين مختلف المناطق ثابتة، ولا هي دائمة. فبفضل ما يقدمه الشركاء من دعم في مجال التنمية الدولية، يمكن لبواكير التنمية الاقتصادية أن تحدث تحولات في أفريقيا وفي أشد بلدان العالم فقرا، على غرار ما تفعله في أجزاء عديدة من آسيا. والعقبات الرئيسية التي تحول دون ذلك أربع، وهي: الفقر المستمر في ظل قطاع خاص متخلف النمو، ولا سيما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ والحواجز التي تعوق التجارة الدولية، سواء في شكل تعريفات جمركية أو غير ذلك، مما يحد من صادرات البلدان النامية؛ وسبيل الوصول إلى الطاقة؛ وآثار تغير المناخ وضرورة إدماج عنصر حماية البيئة في صلب التنمية الصناعية. ويمكن أن يضاف إلى هذه العقبات عدد من التحديات الأخرى،

(٢) انظر تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.07.II.D.11).

من قبيل سبل الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا، التي تتسم بالتداخل والترابط. ويرد النظر في استجابات النظام الإنمائي المتعدد الأطراف في هذا الفرع والفرع الثالث أدناه.

ألف - جهود الحد من الفقر بقيادة القطاع الخاص

١٥ - لا تزال قضية الحد من الفقر تتبوأ موقع الصدارة ضمن قضايا التنمية، وهناك العديد من البلدان التي لم تسلك الطريق الصحيح صوب تحقيق الهدف ذي الصلة من الأهداف الإنمائية للألفية. ورغم التحسن الطفيف الذي تشير المؤشرات إلى حدوثه في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن وتيرة التقدم بطيئة مقارنة بسائر المناطق النامية. فعلى سبيل المثال، شهدت هذه المنطقة انخفاضاً في نسبة السكان الذين يعيشون على دولار واحد في اليوم أو أقل، وذلك من ٤٥,٩ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٤١,١ في المائة في عام ٢٠٠٤. غير أنه مقارنة بجميع المناطق الأخرى، تظل هذه المنطقة مسرحاً لأعلى معدل لتفشي الفقر وأبطأ وتيرة لتقليصه^(٣).

١٦ - ومردّ ذلك إلى حد كبير عدم كفاية معدل النمو الاقتصادي ونقص نوعيته. فالرسم البياني للنمو في أفريقيا في الأجل الطويل يوصف أحياناً بأنه يأخذ شكل "U"، حيث أعقب معدلات النمو المرتفعة المسجلة في الستينات انكماش ابتداءً من السبعينات وحتى أواسط التسعينات. ورغم تحسن معدلات النمو خلال العام الماضي ونيف، لتصل إلى حوالي ٥ في المائة اليوم، فذلك نتاجٌ لزيادات الحاصلة في أسعار السلع الأساسية الأولية، ولا يدفعه بالضرورة زخم الإنتاجية، حسبما تبينه أيضاً أرقام قيمة التصنيع المضافة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفرع أعلاه. وهذا النمط من النمو ليس مستداماً، ما دام يرتهن بالتقلب المستمر في أسعار هذه السلع الأساسية. وعلاوة على ذلك، فعادة ما لا يكون هذا الشكل من أشكال النمو شاملاً لكل المجتمع، حيث يترع في الغالب الأعم إلى جلب المنفعة لأصحاب عدد صغير من المؤسسات الكبيرة، ولا يفضي إلى زيادة كبيرة في العمالة النظامية. ويسود أيضاً خطر تفشي ما يسمى "الداء الهولندي"، حيث يمكن أن يؤدي الإفراط في الاعتماد على صناعات السلع الأساسية أو الصناعات الاستخراجية إلى تدهور مجالات الاقتصاد الأخرى.

١٧ - وركزت جهود التنمية بشكل تام، على امتداد العقد الماضي، على مكافحة الفقر عن طريق تلبية الاحتياجات الأساسية. فمن الواضح أنه لا يمكن تجاهل المتطلبات الإنسانية والاجتماعية للبلدان الفقيرة. بيد أن تلبية الأهداف الدولية، من قبيل الأهداف الإنمائية

(٣) تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٧، الأمم المتحدة (نيويورك، ٢٠٠٧).

للألفية، تستلزم اعتماد نهج طويل الأجل. ويتمثل التحدي في إحداث دينامية اقتصادية تستهدف تحقيق نمو الإنتاجية على نحو يتجاوز مجرد حفنة من القطاعات الصغيرة. ويجب أن تبتثق هذه الدينامية من القطاع الخاص.

١٨ - وتعدد أوجه الصعوبات التي تواجه البلدان النامية فيما يتعلق بتنمية القطاع الخاص، بيد أن مردّها في الغالب هشاشة البيئات الداعمة للأعمال التجارية والاستثمار، وهي تتراوح بين غياب الحكم الرشيد وسيادة القانون، وعدم فعالية الاستراتيجيات الصناعية ونقص الدعم الموجه إلى روح تنظيم المشاريع الحرة. ويشكل إصلاح مناخ الاستثمار بوجه عام وتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية شرطين أساسيين مهمين لتنمية القطاع الخاص. وتؤدي العوامل الخارجية من قبيل الحواجز التي تعترض سبيل التجارة الدولية دورا رئيسيا أيضا.

١٩ - وما زالت مستويات انتشار القطاع غير النظامي مرتفعة في البلدان النامية: فتشير التقديرات إلى أن ٨٠ في المائة من قوة العمل غير الزراعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعمل في الاقتصاد غير النظامي، بينما تصل هذه النسبة إلى زهاء ٧٠ في المائة في جنوب آسيا^(٤). لذا، يعتبر بناء اقتصاد ذي نسبة أعلى من المؤسسات والوظائف النظامية ذا أهمية لتوليد الثروة وتحقيق الاستقرار والحد من الفقر في الأجل الطويل، إذ يوفر ذلك وظائف بأجور أفضل، ويبني ثقة المستثمرين، ويشجع على إقامة الروابط بين المؤسسات.

٢٠ - وتتسم هياكل المؤسسات النظامية الموجودة فعلا، في معظمها، بالارتكاز على قاعدة واسعة من المؤسسات البالغة الصغر، وعدد قليل من المشاريع الكبيرة (غالبا أجنبية أو مملوكة للدولة)، وعدد ضئيل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بين هذه وتلك. وتشكل هذه "الفئة الوسطى المفقودة" عقبة كأداء في وجه البلدان النامية، لأن هذه الشركات المتوسطة الحجم هي التي تغطي في أغلب الأحيان أسواقا متخصصة محددة، وتعمل على توسيع نطاق تخصص أي منطقة، مع سد الفجوة بين القطبين القائمين كليهما في كثير من الأحيان، إضافة إلى أنها تجمع بين الجوانب الإيجابية التي يتسم بها كل منهما، من قبيل المرونة ونطاقات الإنتاج. ويؤثر ذلك أيضا في الروابط بين الشركات، وفي إنشاء سلاسل القيمة وتحقيق نوع من التعاون يمكن أن يحدث تحولات في قطاعات كاملة من أي اقتصاد. بيد أن احتمالات تحقق كل ذلك تقل في ظل "الفئة الوسطى المفقودة".

٢١ - وكثيراً ما تتسم قدرات الابتكار لدى القطاع الخاص في البلدان النامية بالحدودية، كما أن الدعم المقدم لتنظيم الابتكار هزيل بين أقل البلدان نمواً. ويشكل الوصول إلى

(٤) *Unleashing Entrepreneurship: Making Business Work for the Poor*، تقرير اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.III.B.4).

التكنولوجيا والمعلومات أيضا قضية رئيسية؛ وتتميز السوق الأفريقية للاتصالات السلكية واللاسلكية المتنقلة بأنها أسرع الأسواق نموا في جميع المناطق، حيث تشهد نموا بمعدل ضعف معدل النمو في السوق العالمية، وفي حين لم يبلغ استخدام الإنترنت هذا المستوى بعد، يقدر أن استخدام الإنترنت كان متاحا لحوالي شخص واحد من كل ٢٠ شخصا في القارة بحلول عام ٢٠٠٧^(٥). وينبغي عدم الاستهانة بما لتسخير تلك المعلومات ووسائل العمل التعاوني من تأثير على القطاعات الإنتاجية. ففي العديد من البلدان النامية، تمكّن المزارعون بفضل استخدام الهواتف المحمولة وتوافرها من الحصول على معلومات آنية عن أسعار منتجاتهم في السوق المحلية. وكل ذلك يساعد على اعتناق المؤسسات الصغيرة والبالغة الصغر من إرساء القيود التي تفرضها الأسواق المحلية، التي كانت مكبلة في السابق بحكم العوامل الجغرافية ونقص المعلومات. وسيصبح الوصول إلى تلك التكنولوجيات وتوفير التدريب على استخدامها أمراً حيوياً أكثر من أي وقت مضى بالنسبة لنمو المؤسسات في البلدان النامية.

٢٢ - ويتطلب التصدي لهذه التحديات وضع استراتيجيات تخدم مصالح الفقراء، توضع على أساس قوى السوق أينما كان ذلك ممكنا، وتوفر خطط دعم للجمهور المستهدف عند الاقتضاء. وينبغي للاستراتيجية الصناعية أن تزيل العقبات التنظيمية التي تنال من أنشطة تنظيم المشاريع، كما ينبغي أن تركز على بناء "الفئة الوسطى المفقودة" عن طريق دعم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم مبتكرة ودينامية وقادرة على المنافسة محليا بل وربما دوليا. وفي البلدان المتوسطة الدخل، قد يكون معدل النمو الاقتصادي مرتفعا نسبيا، غير أن الفقر يمكن أن يظل يمثل مشكلة. وفي تلك البلدان أيضا، يمكن أن تحسّن السياسات العامة من آثار النمو الذي يخدم مصلحة الفقراء، مع استهداف قضايا من قبيل انعدام المساواة في الدخل والتعليم وانعدام المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى التصدي للعوائق المشتركة مع البلدان النامية أيضا. ويجب أن يكون الهدف هو مساعدة الناس على النمو للتخلص من براثن الفقر، وفي الوقت نفسه إرساء دعائم مجتمع حديث وصناعي.

باء - العولمة العادلة ووسائل التجارة

٢٣ - بات من المسلم به منذ فترة أن التجارة عنصر رئيسي في استراتيجيات التنمية الصناعية، رغم أن النظريات الاقتصادية المختلفة تسند إليها أدوارا مختلفة. وبدءا من الثمانينات فصاعدا، ركزت أهمية التجارة لأغراض التنمية على تحسين الفرص التجارية أمام البلدان النامية، غالبا عن طريق المعاملة الخاصة والتفضيلية، والنظم الخاصة التي تستهدف

(٥) انظر: *African Telecommunication/ICT Indicators 2008: At a Crossroads*, الاتحاد الدولي للاتصالات (جنيف، ٢٠٠٨).

صادرات السلع الأساسية. وفي الآونة الأخيرة، وبالموازاة مع تزايد عولمة الاقتصاد العالمي، يرنو أحد الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالشراكة العالمية، في جوهره، إلى إنشاء نظام تجاري مفتوح، وقائم على قواعد، ويمكن التنبؤ به، وغير تمييزي. وقد دشنت منظمة التجارة العالمية جولة الدوحة للمفاوضات التجارية في عام ٢٠٠١، بعد مضيّ سنة واحدة على اعتماد إعلان الألفية، فأدخلت روح الأهداف الإنمائية للألفية في المداولات، مما أدى إلى تسميتها ”جولة التنمية“. وفي غضون ذلك، ساعدت مبادرات من قبيل مبادرة الاتحاد الأوروبي بشأن كل شيء ما عدا الأسلحة، وقانون الولايات المتحدة بشأن النمو والفرص في أفريقيا على فتح الأسواق المحتملة عن طريق تخفيض الرسوم والخصص.

٢٤ - وفي ظل تعثر مفاوضات جولة الدوحة، لا تزال البلدان النامية تواجه اختلالات كبيرة، وما زالت عاجزة عن الاستفادة بشكل تام من التحركات المحدودة التي قامت بها البلدان الصناعية صوب فتح الأسواق^(٦). وفي الوقت الذي زادت فيه التجارة العالمية إلى حد كبير على مدى العقود الماضية، ورغم أن البلدان النامية باتت تولي في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية أولوية أكبر للتجارة وصلاتها بالفقر، فإن حجم صادرات أقل البلدان نمواً لم يزد سوى بنسبة هامشية على ما كان عليه الحال منذ ١٥ سنة خلت^(٧). ومن أسباب ذلك أن الحواجز التي تعترض التجارة ما زالت تصدّ شريحة كبيرة من العالم النامي عن النفاذ إلى الأسواق في قطاعات قد تزدهر فيها الصناعة. وإذا ما تمخضت جولة الدوحة - أو أي اتفاق تجاري متعدد الأطراف مماثل في المستقبل - عن نتائج ناجحة تعم آثارها بشكل متوازن مجموع نطاق قضايا النفاذ إلى الأسواق في مجال المنتجات الزراعية والسلع الصناعية على وجه الخصوص، فإن ذلك سيختزل مسافات طويلة صوب تحقيق القدرات الكامنة للبلدان النامية في سبيل الاندماج في الاقتصاد العالمي على نحو سليم وعادل، مع تجسيد المقاصد الإنمائية لجولة الدوحة بشكل كامل في الوقت نفسه.

٢٥ - وعلاوة على ذلك، لا يكفي الاقتصر على فتح الاقتصادات أمام التجارة فحسب. فالعلاقة بين تحرير التجارة وزيادة التجارة من البلدان النامية والحد من الفقر ليست علاقة تلقائية. ولئن كانت التجارة قادرة على إتاحة فرص النمو الاقتصادي الذي يخدم مصلحة الفقراء عن طريق تشجيع الأنشطة الإنتاجية وتوسيع نطاق مصادر العمالة وتنويعها في

(٦) انظر: ”Trade capacity building: role of UNIDO and the multilateral system“، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (فيينا، ٢٠٠٣).

(٧) باستثناء النفط، ظل نصيب الصادرات العالمية انطلاقاً من أقل البلدان نمواً راكداً في حدود ٠,٣٨ في المائة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٦ (المصدر: قاعدة بيانات غلوبستات التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية).

البلدان النامية، فليس ثمة ما يضمن أن التوسع في الصادرات سيفضي إلى تحقيق النمو الاقتصادي الشامل. وفي أقل البلدان نمواً بوجه خاص، تتسم قدرة العرض الإنتاجية أو قاعدة الصادرات بالحدودية، وهي تعتمد اعتماداً شديداً على السلع الأساسية. وقد يفتقر المصدرون الذين يحاولون تصدير منتجات جديدة واختراق أسواق جديدة إلى فرص الوصول إلى خدمات المعلومات القانونية والتجارية وإلى ما يلزم من دعم تقني لتطوير منتجاتهم والوصول إلى الأسواق. وهناك العديد من البلدان التي تعوزها الهياكل الأساسية الداعمة، المادية منها - مثل النقل والاتصالات - والمؤسسية - مثل الهيئات المعنية بتنفيذ قواعد التجارة الدولية أو تقديم الخدمات المالية.

٢٦ - ولذا، فمن اللازم إحراز تقدم ليس فقط في مجال قضايا فرص الوصول التي استشرفتها جولة الدوحة، بل وأيضا في مجالات إضافة القيمة، وتنويع الإنتاج في قطاعات أخرى غير السلع الأساسية، وبناء القدرات لتلبية المتطلبات التقنية والتجارية للمشاركة في التجارة. وسعياً إلى تلبية هذا المطلب الأخير، وفي إطار استكمال مفاوضات جولة الدوحة، تأتي مبادرة المعونة لصالح التجارة كوسيلة أساسية لدعم البلدان من أجل تطوير قدرتها التصديرية. ومع أن هذه المبادرة تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح، فإن النصيب المخصص من المساعدة الإنمائية الخارجية للمعونة لصالح التجارة قد انخفض من حوالي ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى أقل من ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٦، واتسم تخصيص المعونة بعدم التكافؤ في التغطية الجغرافية^(٨). وعلاوة على ذلك، من الصعب احتساب ما تخصصه الجهات المانحة لمبادرة المعونة لصالح التجارة، ما دام الالتزام بجميع عناصر التعريف الذي وضعه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية ليس قاسماً مشتركاً بين جميع الجهات المانحة، كما أن الإبلاغ عن طريق لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يتسم بعدم الانتظام. ومن شأن إضفاء مزيد من الوضوح على ذلك التعريف وعلى نظام الإبلاغ أن يعزز من قدرتها على حشد الموارد.

جيم - التحديات الجديدة في مجال التجارة الدولية

٢٧ - **طابع الإقليمية:** أكد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أن العولمة جاءت لتبقى. بيد أن طابع العولمة نفسه ما انفك يتطور، متيحاً الفرص وطارحاً التحديات للبلدان النامية، ولا سيما أقلها نمواً. ومع توقف جولة الدوحة، قد يتجدد التركيز بكثافة على طابع الإقليمية، الذي شددت عليه اتفاقات الشراكة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي. وتكاد هذه

(٨) تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٨، البنك الدولي (واشنطن، ٢٠٠٨).

الاتفاقات التجارية الإقليمية تغطي ٥٠ في المائة من تجارة البضائع العالمية، ومع أنها ليست بديلاً عن اتفاق عالمي ذي منحى إثمائي، فيمقدورها أن تساعد البلدان النامية في التغلب على قيود من قبيل صغر الحجم الاقتصادي والعزلة الجغرافية، عن طريق إتاحة مزيد من الفرص التجارية، وتعزيز الكفاءة، وزيادة جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، وتأمين قدر أكبر من القدرة التفاوضية للبلدان التي هي أعضاء في منطقة متكاملة. ومن أجل تعظيم إمكانيات مشاركة البلدان النامية في مثل هذه الاتفاقات بغية تحسين التنمية المستدامة، ستحتاج هذه البلدان إلى مساعدتها على نحو متواصل في تلبية ما تقوم عليه الاتفاقات من معايير ومتطلبات أخرى.

٢٨ - **معايير المنتجات والجودة:** علاوة على المعايير الدولية للمنتجات والجودة، التي تشكل بالفعل حاجزا منيعا في وجه تجارة البلدان النامية، ظهرت في الآونة الأخيرة طائفة من المعايير الخاصة. ورغم أن القطاع الخاص ظل منذ زمن طويل بمثابة القوة الدافعة إلى صوغ وإدارة معايير الإدارة والمنتجات في البلدان الصناعية، فإن عددا متزايدا من المعايير الخاصة ومقتضيات تجارة التجزئة بات يؤثر في قدرة مؤسسات البلدان النامية على المشاركة في الإنتاج العالمي وسلاسل الإمداد، وصار يقوم أساساً بدور حاجز آخر أمام النفاذ إلى الأسواق. ولهذا المعايير، على تنوع مصادرها، صلة إلى حد ما بتزايد طلب المستهلكين - ولا سيما في البلدان الصناعية - على السلع التي يتم إنتاجها وتوريدها بطريقة تحقق أعلى مستوى من الجودة ومستوى منخفض من التأثير في البيئة. وعليه، استدعو الحاجة إلى مزيد من التشديد على أهمية المتطلبات التي تقع على عاتق القطاع الخاص من حيث نظم المؤسسات ومعايير المنتجات، بما في ذلك إنتاج السلع المصنعة وتوريدها بطريقة تقلل إلى أدنى حد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغير ذلك من الانبعاثات. وبالنسبة للبلدان النامية، يطرح تعميم مفهوم "النمو الأخضر" في عالم التجارة تحديا هائلا، بيد أنه يتيح أيضا فرصا، ولا سيما في قطاع الصناعات الزراعية.

٢٩ - **التجارة في السلع الأساسية وتنويع المنتجات:** لقد اشتدت المنافسة على السلع الأساسية في ضوء الزيادة المطردة في مستويات أسعارها في الآونة الأخيرة. ولئن كان بعض مصدري السلع الأساسية والأولية من البلدان النامية قد يستفيدون من هذا الطلب، فإن الحقائق الأساسية لاقتصاد السلع الأساسية تظل قائمة، ألا وهي تقلب الأسعار في هذا القطاع ومحدودية المكاسب الإنمائية المستمدة من إنتاج تلك السلع والاتجار بها. وما لم توضع استراتيجيات لتشجيع التنويع باعتماد صادرات ذات قيمة مضافة تستطيع مقاومة صدمات الأسعار وتستجيب للتغيرات الطارئة على الطلب الدولي، فمن غير المرجح أن تعود الفوائد المتأتية من التجارة في السلع الأساسية الأولية بالنفع على أشد البلدان فقرا في نهاية المطاف.

دال - سبل الوصول إلى الطاقة

٣٠ - مع تسارع وتيرة النمو الاقتصادي، وبخاصة في البلدان النامية، أضحى العالم يستهلك الموارد الطبيعية بمعدل لم يسبق له نظير. ففي بلدان كالصين والهند، على سبيل المثال، تضاعف استهلاك النفط في غضون العقد الماضي. وبالمثل، لا تألو البلدان الصناعية الجديدة جهداً في سبيل بناء القدرة على توليد الطاقة وإنشاء الشبكات الكهربائية بما يكفي من السرعة لمواكبة نمو الطلب؛ ومن المتوقع أن تضيق الصين، على سبيل المثال، ٥٠٠ غيغاوات أخرى إلى قدرتها على توليد الطاقة بحلول عام ٢٠٢٠، علاوة على ٤٠٠ غيغاوات كانت قد أضيفت على مدى العقد الماضي. ويؤدي ارتفاع الطلب على الطاقة والمواد إلى زيادة هائلة في الحاجة إلى الاستثمار: وحسب تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يجب أن تستثمر صناعة النفط وحدها ٤,٣ تريليون دولار في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٣٠ لمواكبة وتيرة الطلب.

٣١ - وفي هذه الأثناء، لا تزال أشد البلدان فقراً متخلفة عن الركب. غير أن الضغط على إمدادات الطاقة خلف آثاراً من بينها إعادة تركيز الاهتمام على الطاقة المتجددة، التي تنطوي على إمكانات المساهمة بشكل مجدي في حصول قطاع الصناعة في هذه البلدان على الطاقة. وما فتئت الطاقة المتجددة المستمدة من تسخير المياه، والرياح، والكتلة الإحيائية، والطاقة الفولطاضوائية، والطاقة الشمسية تنبؤاً موقعا متعاضم الأهمية في العديد من البلدان. وفي الآونة الأخيرة، أثرت شواغل عقب أزمة أسعار المواد الغذائية إزاء آثار إنتاج الوقود الأحفوري على الإمدادات الغذائية، غير أن ظهور الجيل الثاني من أنواع الوقود الأحفوري، الذي يقوم على استخدام نفايات المعالجة الزراعية الصناعية، يمكن أن يؤدي دوراً حيوياً في تأمين الطاقة للفقراء.

٣٢ - وينبغي أيضاً تنفيذ تدابير ترمي إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة في جميع قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك الصناعة. ولن تكفل هذه التدابير فحسب أفضل استخدام لإمدادات الطاقة المحدودة، بل ستساهم أيضاً في مكافحة تغير المناخ.

هاء - الآثار البيئية وتغير المناخ

٣٣ - استناداً إلى إفادة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، زادت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٧٠ في المائة في الفترة ما بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٤، وزاد ثاني أكسيد الكربون - وهو أكبر مصدر للانبعاثات بكل المقاييس - بنسبة ٨٠ في المائة في هذه الفترة نفسها. وتشكل الصناعة أحد المصادر الرئيسية لهذه الانبعاثات: فهي مسؤولة عن ٤٣ في المائة من مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون و ٦٥ في المائة من النمو العالمي في

انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ويعود استخدام حوالي ٨٥ في المائة من الطاقة في قطاع الصناعة إلى صناعات شديدة الاستهلاك للطاقة، من قبيل صناعات الحديد والصلب، والمعادن غير الحديدية، والمواد الكيميائية والأسمدة، وتكرير النفط، والزجاج والخزف، واللباب والورق. والقطاع مصدر أيضا لكميات كبيرة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري غير ثاني أكسيد الكربون، مثل مركبات الهيدروفلوروكربون، والهيدروكربون المشبع بالفلور، وسادس فلوريد الكبريت.

٣٤ - بيد أن الصناعة - التي لا بد منها لدفع عجلة النمو الاقتصادي الذي يخدم مصلحة الفقراء - تشكل أيضا أهم مصدر للحلول التكنولوجية الرامية إلى التخفيف من تغير المناخ. ويوجد بالفعل العديد من التكنولوجيات والأدوات اللازمة للتصدي لتغير المناخ العالمي، وسيبدأ الترويج التجاري لغيرها من التكنولوجيات والأدوات في غضون السنوات القادمة، حالما توضع الحوافز المناسبة. ويشكل تدفق المعلومات والتجارب والخبرات والمعدات بين البلدان حجر الزاوية لنقل التكنولوجيا لأغراض التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

٣٥ - وما لم تسلك البلدان وصناعاتها سبيلا للتنمية يتسم بالاستدامة وقلّة انبعاثات الكربون، فإن التصنيع لن يجر الوبال على المناخ العالمي فحسب، بل سيعود أيضا القهقري بالتقدم الاقتصادي الحرز. والبلدان النامية معرضة بوجه خاص للمخاطر بسبب قلة مواردها أو موقعها الجغرافي. ويكمن أكثر الحلول فعالية على المدى الطويل في اعتماد استراتيجية عالمية للتنمية الاقتصادية المنخفضة الانبعاثات، تكون بمثابة عنصر رئيسي في اتفاق عالمي لمكافحة تغير المناخ. ولا ينبغي أن تقتصر عملينا النمو الاقتصادي ومكافحة تغير المناخ على المضي قدما جنبا إلى جنب؛ بل ينبغي أن تصبحا وجهين لعملة واحدة، بحيث تسعيان في آن واحد إلى تحقيق أهداف التخفيف من الآثار بطريقة فعالة من حيث التكلفة، والتكيف، والتنمية المستدامة. ولا سبيل إلى تصور سيناريو من هذا القبيل دون أن يركز في صميمه على تطوير التكنولوجيا والدراية الفنية ونشرهما.

٣٦ - وقد اتسمت وتيرة نمو ممارسات التنمية المستدامة بالبطء حتى الآن. فلا يزال هناك عدد من الحواجز التي تعترض نشر الدراية الفنية والتكنولوجيات السليمة بيئيا وتعميمهما، سواء كان مبعثها نقص الوعي أو العناد البشري، أو غياب السياسات والأطر التنظيمية الملائمة، أو عدم كفاية الاستثمار في الهياكل الأساسية اللازمة لتكنولوجيات الطاقة الجديدة. والسبيل إلى ذلك إنما هو استحداث آلية دولية فعالة لابتكار التكنولوجيات ونشرها، بقصد إزالة الحواجز، وتوفير موارد مالية يمكن التنبؤ بها وحوافز أخرى لزيادة الاستثمار في

التكنولوجيات السلمية بيئياً في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في البلدان النامية. فهذا هو الميدان الذي يتعين على النظام المتعدد الأطراف أن يضطلع فيه أكثر من غيره بدور أساسي في الجمع بين الأمم وبناء توافق آراء بشأن القواعد والمعايير التي يمكن لجميع الأمم أن تلتزم بها تحقيقاً لصالحها العام.

ثالثاً - السياق المتغير للتعاون الدولي في ميدان التنمية الصناعية

٣٧ - يشهد التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف أيضاً تغيرات عميقة. فمنذ مطلع القرن الجديد، أصبحت الجهات المانحة وأشكال المساعدة في مجال التنمية الدولية ككل أكثر عدداً. وفيما يتعلق بالجهات المانحة، أخذ التمويل المشترك وسائر أشكال المواءمة تظهر في العلن، بينما تزداد مشاركة القطاع الخاص. وعض تقديم الدعم المباشر للمشاريع، في حالة تنفيذ الوكالات الثنائية أو المتعددة الأطراف لبرامجها الخاصة بشكل مباشر، بات التركيز يتزايد الآن على الاستراتيجيات التي تقودها البلدان الشريكة. والقصد من هذا النهج، الذي غدا رسمياً بموجب إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، إنما هو زيادة امتلاك البلدان زمام السياسات والإجراءات التنفيذية وزيادة التنسيق والمواءمة بين الجهات المانحة في هذا المضمار. وأسفر ذلك عن ظهور طرائق جديدة للمعونة، من قبيل النهج القطاعية الشاملة والتمويل المشترك ودعم الميزانية، وهي كلها موجهة نحو تعزيز الاتساق بين المعونة وأولويات البلدان المستفيدة وبرامجها. ويشكل اعتماد استراتيجيات الحد من الفقر كأداة برمجة في يد كل من الحكومات ووكالات التنمية خطوة عملية في هذا الاتجاه.

٣٨ - وتعمل الجهات المانحة الثنائية الجديدة الناشئة، التي ينتمي العديد منها إلى بلدان الجنوب، على تغيير معالم التعاون الإنمائي. ومع أن الأدلة الملموسة على الأثر الحقيقي لمساهمتها غير كاملة، فإن ذلك يسبغ معنى جديداً على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الأمر الذي سيخلف آثاراً على أدوار ووكالات التنمية المتعددة الأطراف وأنشطتها.

٣٩ - تتباين الآثار الناجمة عن تغير هيكل المعونة، لكن من الواضح أن النظام الإنمائي المتعدد الأطراف يشهد نقطة تحول. وفي داخل منظومة الأمم المتحدة، وطوال العامين الماضيين، حظيت مسألة الاتساق على نطاق المنظومة باهتمام متجدد بين الدول الأعضاء والمنظمات. ومنذ صدور تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أصبح موضوعاً هاماً للمناقشات في الجمعية العامة، ومجالس إدارة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وصناديقها وبرامجها وفي الهيئة الرئيسية المشتركة بين الوكالات في المنظومة، وهي مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني

بالتنسيق، بما في ذلك مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والتقدم المحرز صوب الاتساق على نطاق المنظومة هو أوضح ما يكون على المستوي القطري. وقد أدخلت مبادرة "توحيد الأداء" التي أطلقت في ثمانية بلدان رائدة في أواخر عام ٢٠٠٦ وبواكير عام ٢٠٠٧، بعدا هاما في التحرك نحو زيادة الاتساق فيما بين منظمات الأمم المتحدة على المستوي القطري.

٤٠ - وفيما يتعلق بالاحتياجات الوطنية من المساعدة الإنمائية الصناعية في هذه البلدان الرائدة، فقد أدمجت إستراتيجيات لتنفيذها بوصفها مكونات لفروع التنمية الاقتصادية في "الخطط الموحدة" على نطاق منظومة الأمم المتحدة أو في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأفاد تعميم نهج الإنجاز الذي يقوده البلد في تعزيز الجوانب الاقتصادية للتنمية، التي كان يغلب أن تكون غير ممثلة تمثيلا كافيا في الماضي وتلي من حيث الأهمية المولاة لها الاحتياجات الاجتماعية والإنسانية الملحة. وتولي أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية القائمة على ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي تعدها البلدان اهتماما أكبر من ذي قبل للنمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص للحد من الفقر.

٤١ - ومع ذلك فإن الواقع الصناعي الجديد الموضح في الفرع الثاني أعلاه لم يتوافق بعد مع التعاون الإنمائي على أرض الواقع وأحد الأسباب في ذلك هو اللاتجانس الذي لا يزال قائما في علاقات المانحين والمتلقين، كما أن الكثير من المساعدات الثنائية لا يزال يخصص في اتجاه قطاعات أو برامج يختارها المانحون أنفسهم. وعلاوة على ذلك، فإنه لما أصبح العالم النامي أكثر تعقدا وتباينا، لا بد للاستجابة المتعددة الأطراف للتنمية أن تعكس ذلك، وأن تحتفظ، حتى ولو من خلال تحركها صوب التماسك بالقدرة على أن تكون مرنة ودينامية بدرجة تكفي للتكيف مع التغيرات المفاجئة أو الاحتياجات الناشئة حديثاً.

٤٢ - وكما ذكر أعلاه، فإن التكامل الإقليمي في ازدياد، وبعض الجوانب، من قبيل التنمية، أو المساعدة في مكافحة تغير المناخ، من جملة جوانب أخرى قد يكون من الأفضل الاضطلاع به على مستوى إقليمي أو عالمي. ويتعين أن يركز التعاون الدولي على نحو أوثق على كيفية مساعدة الهيئات والمؤسسات الإقليمية الجديدة في هذا الصدد ودعمها. ولن تكفي نهج المستوي القطري وحدها لذلك.

٤٣ - وبغض النظر تماما عن إنجاز البرامج على المستوي القطري، تتيح روح الاتساق الجديدة داخل منظومة الأمم المتحدة الفرصة أيضا للنظر في القيمة الإجمالية التي يمكن للمنظومة أن تضيفها إلى التنمية الصناعية على الصعيد العالمي، وعلى وجه التحديد دورها في حشد الأمم، كمحفز لوضع القواعد والمعايير، بوصفها راعية للقواعد المتفق عليها دولياً

وبوصفها مقدمة للمشورة المحايدة لأصحاب المصلحة. ذلك أن هذه هي بعض المهام الرئيسية التي يلزم الاضطلاع بها للتصدي لتحديات التنمية الصناعية من مكافحة تغير المناخ إلى إيجاد نظام أكثر إنصافاً للتجارة الدولية. وتضم منظومة الأمم المتحدة ثروة من التخصصات والخبرات التي يمكن بل وينبغي الاستعانة بها في التصدي لهذه التحديات الإنمائية. وعلاوة على ذلك، فمن شأن عقد اتفاق تنمية بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، بوصفهما وكيلين للتنمية يدعم كل منهما الآخر، أن يوفر أساساً قوياً لنهج عالمي حقا للمساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف.

رابعاً - استجابة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٤٤ - باعتبار منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وكالة الأمم المتحدة المتخصصة المنوط بها تعزيز التنمية الصناعية المستدامة التي يقودها القطاع الخاص وتعزيز التعاون الصناعي الدولي، فهي تعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي لصالح الفقراء، وتحديدًا لتيسير أنماط التنمية الصناعية المستدامة، مما يسهم بصورة إيجابية في تحسين مستويات معيشة السكان ونوعية حياتهم في جميع البلدان، باعتبار ذلك وسيلة من وسائل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، من قبيل الأهداف الإنمائية للألفية، فضلاً عن التصدي لتحديات كتلك المحددة في الفرع الثاني أعلاه.

٤٥ - والنهج الذي تتبعه المنظمة إزاء التنمية نهج كلي، محوره الشراكة. ويؤثر تخصص اليونيدو، ومجالات تركيزها المواضيعية وعلاقتها مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة على دور المنظمة وموقعها في إطار النظام الإنمائي الأوسع المتعدد الأطراف. وتحقيقاً لهذه الغاية تتشارك اليونيدو على نحو وثيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات. وتشارك اليونيدو على نحو نشط في المبادرات وآليات التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة على الصعد العالمي، والإقليمي، والوطني، وتسعى إلى النهوض بفعالية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وكفاءته وأثره في مساعدة البلدان والمجتمع الدولي على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها. وتتعاون وتتآزر مع المؤسسات الحكومية التكميلية، والمؤسسات المالية الدولية من قبيل البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، والجهات التنظيمية العالمية والإقليمية. وتسعى اليونيدو أيضاً، حيثما يقتضي الحال، إلى تحقيق أوجه التآزر مع وكالات المعونة الثنائية، والشراكات المواضيعية، والمؤسسات الخاصة، والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

٤٦ - ومن أجل استخدام خبراتها ومواردها على أفضل نحو ممكن، تركز اليونيدو على ثلاث أولويات مواضيعية، تستجيب بشكل مباشر للأولويات الإنمائية الدولية، وهي: الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، وبناء القدرات التجارية، والطاقة والبيئة. وتُعزز هذه الأولويات من خلال وظيفة اليونيدو كمنتدى عالمي، وتقديمها المساعدة التقنية للبلدان النامية، والعمل الذي تضطلع به في إجراء الأبحاث ووضع المعايير.

ألف - الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية

٤٧ - يشكل الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية مظلة اليونيدو البراجمجة من أجل تعزيز دور المؤسسات الخاصة بوصفها العامل الدينامي الرئيسي في النمو الاقتصادي من خلال تكوين الثروات ومساعدة الفقراء على كسب العيش. ويشمل هذا بصورة رئيسية تدابير لحفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنمية مباشرة الأعمال الحرة. وتشدد اليونيدو أيضا على الدور الرئيسي للقطاع العام في تهيئة الأحوال المؤاتية لتنمية المؤسسات الخاصة من خلال السياسات الصناعية ومؤسسات الدعم، وبالتالي تستهدف القطاعين الخاص والعام على حد سواء. وإذ تدرك اليونيدو أن التعاون فيما بين أصحاب المصلحة يوفر أرسخ الأسس لتحقيق نمو يراعي مصالح الفقراء، تسعى بنشاط إلى إقامة شراكات مبتكرة مع القطاع الخاص وغيره.

٤٨ - وتدعم اليونيدو تنمية المؤسسات من خلال الخدمات التكميلية الموجهة نحو تحسين الأعمال التجارية، والسياسة العامة والبيئة المؤسسية، وتعزيز الاستثمار، والربط الشبكي بين الأعمال التجارية، وتنمية مباشرة الأعمال الحرة. ويظل التركيز القطاعي منصبا على وجه التحديد على صناعات تجهيز المنتجات الزراعية، التي تتيح أكبر الفرص للفقراء لأداء دور نشط في التنمية الاقتصادية؛ بينما يتم أيضا الاستفادة من التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفرص الناشئة من خلال استغلالها. وتشكل الروابط بين الأعمال التجارية أمورا رئيسية ومركزية لعدد من برامج اليونيدو المستمرة منذ فترة طويلة، من قبيل برنامج تنمية مجموعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبرنامج تعزيز سلاسل القيمة الصناعية وبرنامج تنمية اتحادات تصدير منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٤٩ - ومن أمثلة المساعدة التي تقدمها اليونيدو في مجال السياسات من أجل إيجاد إطار عمل لزيادة إمكانية نمو المؤسسات في فييت نام إلى أقصى حد، حيث تعمل اليونيدو مع وزارة التخطيط والاستثمار على إعداد خطة تنفيذ لإصلاح تسجيل الأعمال التجارية على نطاق القطر. ويهدف المشروع إلى توفير نظام محوسب تماما وموحد لتسجيل الأعمال التجارية والضرائب والإحصاءات يمكن أن تتم فيه الإجراءات الرسمية في مكان واحد،

وسيساعد على تقليل تكاليف ومخاطر ممارسة الأعمال التجارية في فييت نام بدرجة كبيرة ويسهم في نمو القطاع الخاص.

٥٠ - وتدرك اليونيدو أيضا الحاجة المتزايدة لأن ترهن مؤسسات التصدير على تقيدها بالمسؤولية الاجتماعية لتلك المؤسسات. وإدراكا من اليونيدو للصعوبات الكبيرة التي تواجهها في هذا الصدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية فقد وضعت برنامج الإنجاز لمنظمي المشاريع المتحلين بالمسؤولية. وتمكيننا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من الاستجابة بصورة استباقية لاحتياجات السوق العالمية فيما يتعلق بالمعايير الاجتماعية، والبيئة ومعايير مكافحة الفساد، يسهم البرنامج مساهمة هامة في اعتماد ممارسات أخلاقية لقطاع الأعمال التجارية، ولا سيما في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع اليونيدو بدور مركزي في المساعدة على تصميم المعيار الدولي المقبل بشأن المسؤولية الاجتماعية (ISO 26000).

أوغندا: ابتكارات اليونيدو في مجال تنمية القطاع الخاص

يسخر برنامج مراكز اليونيدو للمعلومات التجارية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعلومات التجارية ذات الصلة من أجل منفعة مباشري الأعمال الحرة المحليين في أفريقيا.

ويشهد هذا البرنامج نجاحا ملحوظا في أوغندا، حيث شجعت إقامة ثمانية من هذه المراكز في مناطق شبه حضرية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تنمية مهارات مباشرة الأعمال الحرة، وإتاحة الحصول على المعلومات ذات الصلة بقطاع الأعمال التجارية وإقامة الروابط مع الأسواق. وفاز البرنامج، الذي تتشارك فيه اليونيدو مع شركة مايكروسوفت والحكومة الأوغندية، بجائزة مستثمر أفريقيا لعام ٢٠٠٧ في فئة "أفضل المبادرات دعما لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم".

باء - بناء القدرات التجارية

٥١ - إذا أريد للبلدان الفقيرة الانتفاع من النمو الاقتصادي من خلال النفاذ إلى الأسواق على نحو أكبر والمشاركة بصورة أكمل في التجارة العالمية فعليها أن تعزز قدراتها الإنتاجية وتنوعها وتتغلب على قيود جانب العرض، وتحسن قدرتها التنافسية وتستفيد من وفورات الحجم، وبذلك تندمج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. بيد أن الكثير من البلدان النامية ليس مهيا على النحو المناسب لاغتنام الفرص التي تتيحها التجارة.

٥٢ - واليونيدو هي أكبر مقدم للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة من بين الوكالات المتعددة الأطراف^(٩). وتأسيسا على درايتها وخبرة أربعين عاماً في مجال التنمية الصناعية، وضعت المنظمة نهجاً استراتيجياً لبناء القدرات في مجال التجارة بغية التغلب على القيود التي تعوق القدرة الإنتاجية الفعالة في مجال الصناعة. وقد حددت اليونيدو ثلاث مجموعات رئيسية للخدمات حيث يمكنها أن تضيف قيمة حقيقية وهي: تحليل القدرة التنافسية والسياسات ذات الصلة بالتجارة؛ وإدارة الجودة ورفع مستوى المؤسسات؛ وتقييم المطابقة للمعايير، والقياس واعتمادها. وتعمل على نحو وثيق مع منظمات أخرى (كمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/ منظمة التجارة العالمية).

٥٣ - وثمة مثل بارز لمجال يمكن أن يكون فيه للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة أثر حفاز على النمو والحد من الفقر، وهو المساعدة التقنية التي تقدمها اليونيدو في أفغانستان حيث أدت سنوات من عدم الاستقرار إلى نقص السلع الاستهلاكية وقوضت سيادة القانون، في حين قام التجار عديمو الضمير بتوريد منتجات دون المستوى وعرقل عدم الامتثال للمعايير الدولية الصادرات المصنعة. وساعدت اليونيدو على وضع معايير أساسية وهياكل أساسية لتقييم المطابقة من خلال إنشاء الهيئة الوطنية الأفغانية لتوحيد المقاييس في عام ٢٠٠٥، التي نجحت الآن في التمتع بعضوية المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وتدعم اليونيدو هذه الهيئة في إعداد تشريع يوفر الإطار القانوني لمعايير المنتجات، فضلاً عن مساعدتها في تعيين الموظفين وتدريبهم وتعزيز التعاون الدولي مع منظمات توحيد المقاييس الإقليمية.

(٩) انظر: تقرير منظمة التجارة العالمية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المشترك بشأن المساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة وبناء القدرات (٢٠٠٧).

نظم التتبع المادية للمنتجات الصناعية - الزراعية

يشكل المستهلكون في البلدان المتقدمة النمو سوقا كبيرة محتملا للأغذية ريفية الجودة من البلدان النامية. وأحد المجالات التي تحظى باهتمام متنام من المستهلكين والمنظمين يتمثل في القدرة على تتبع الغذاء من "المزرعة إلى المائدة"، مع ضمان خضوع المنتج لمعايير إنتاج وتسليم عالية على طول هذه السلسلة. وسيجعل الاهتمام المتزايد بالبصمة الكربونية لإنتاج الأغذية من إمكانية تتبع هذه المعلومات مجالا مثيرا لاهتمام مصدري المنتجات الزراعية في العالم النامي. ففي مصر، ينتج القطاع الزراعي ٢٠ في المائة من مجموع الصادرات، وتتجه حصة كبيرة منها إلى الاتحاد الأوروبي. وطلبت وزارة التجارة الخارجية مساعدة اليونيدو في ضمان التقييد بأنظمة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بسلامة الأغذية وتوزيعها، الصادرة في عام ٢٠٠٢. واستجابة لذلك، أنشأت اليونيدو المركز المصري لتتبع الصادرات الصناعية - الزراعية. ويقدم المركز المساعدة التقنية للمزارعين والمعينين والتجار المحليين، في مجال نوعية الأغذية وسلامتها، مع التركيز على نظم التتبع. ويهدف المركز إلى خفض الحواجز التجارية أمام المؤسسات المصرية عن طريق دعم اعتماد هذه النظم على مستوى المؤسسة، والارتقاء بالتكنولوجيا المستخدمة في التتبع، وإدارة الجودة وسلسلة الإمدادات وتعزيز إصدار الشهادات والاعتماد. فقد أصبحت نظم التتبع من المزرعة إلى المائدة المنشأة في إطار المشروع تتمتع الآن بفعالية تمكنها من تتبع أي منتج مصدر معروض في المتاجر الكبرى في المملكة المتحدة إلى مصدره في مصر خلال ٢٤ ساعة في حالة استعادة المنتج.

وتستخدم اليونيدو مفهوم المركز المصري لتتبع الصادرات الصناعية - الزراعية لتعزيز نظم التتبع في بلدان أخرى. ففي جمهورية تنزانيا المتحدة تهدف اليونيدو إلى الارتقاء بقدرات الهياكل الأساسية الوطنية للجودة بغية تيسير صادرات القطاع ذات الإمكانات التجارية الهامة، ولا سيما صناعة منتجات البن وجوز الكاجو. ويسعى المشروع إلى - بالإضافة إلى التركيز على المقاييس من خلال اعتماد مختبرات المقاييس والارتقاء بها - نقل المعارف المصرية في مجال التتبع.

جيم - البيئة والطاقة

٥٤ - لا بد للتنمية الصناعية المستدامة أن تركز على سياسات ترمي إلى قطع الصلة بين الصناعة التحويلية والتدهور البيئي بينما تضمن أيضا سلامة وأمن الحصول على الطاقة.

٥٥ - وتهدف أنشطة اليونيدو البيئية إلى مساعدة المؤسسات على منع حدوث التلوث الصناعي ونفايات الصناعة وإدارة المخلفات بطريقة سليمة بيئياً. ويتم ذلك من خلال برامج أساسية بشأن الإنتاج الأنظف والمستدام وإدارة المياه وتنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة. ويساعد برنامج المنظمة بشأن بروتوكول مونتريال المؤسسات منذ ما يقرب من عقدين على القضاء على المواد المستنفدة للأوزون. وفي الآونة الأخيرة، يهدف برنامج اليونيدو بشأن اتفاقية استكهولم إلى مساعدة المؤسسات على القضاء على الملوثات العضوية الثابتة التي تقاوم على نحو خاص التحلل الإحيائي في البيئة وتتراكم بكثيرة في أنسجة الجسم.

٥٦ - وتنشط اليونيدو، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إقامة مراكز الإنتاج الأنظف الوطنية، ومؤسسات دعم الصناعة التي تساعد المؤسسات على اعتماد تقنيات وتكنولوجيات إنتاج أنظف تمكنها من خفض النفايات والتلوث والحد من استهلاك الطاقة والمياه بطريقة تتسم بفعالية التكلفة.

تحويل وجهة نفايات المعدات الإلكترونية

تنضم البلدان النامية إلى مجتمع المعلومات العالمي، مع كل الفوائد المترتبة على ذلك، ولكن مدافن القمامة وإطلاق السموم في البيئة من المعدات الحاسوبية المتقدمة يشكلان مصدر قلق بالغ. وبالتالي تغيب صناعة الخدمات البيئية إلى حد كبير عن البلدان الفقيرة، ويشكل هذا إهداراً لفرص العمل التجاري وتهديداً على حد سواء، لأن النفايات الإلكترونية يمكن أن تتألف من مكونات ذات قيمة عالية كالنحاس والذهب فضلاً عن المواد السمية كالرصاص والزنق.

ويشجع برنامج اليونيدو لنفايات المعدات الإلكترونية على إيجاد صناعة إعادة تدوير سليمة بيئياً في البلدان النامية. وبدعم من المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف البالغ عددها ٣٨ مركزاً التي أنشأها اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يركز البرنامج أيضاً على إعداد التقارير الوطنية لتقييم نفايات المعدات الإلكترونية وإقامة شراكات مع مؤسسات القطاعين العام والخاص.

وعلاوة على ذلك، يكمل برنامج اليونيدو لتجديد الحواسيب برنامجها لمراكز المعلومات الأعمال التجارية عن طريق إيجاد إمدادات من معدات الحاسوب بأسعار ميسورة ومن ثم زيادة وصول المعدات الحاسوبية الجيدة إلى المناطق الريفية.

٥٧ - إن الطاقة، كما أنها ضرورة أساسية للتنمية الصناعية والاقتصادية، تشكل أيضاً مصدراً رئيسياً للتلوث والنفايات في العالم. وبالتالي تسعى اليونيدو إلى مساعدة البلدان المعنية على سد احتياجاتها من الطاقة والتقليل في نفس الوقت إلى أدنى حد من الأخطار البيئية الناجمة عن ذلك، وعلى الأخص الخطر الذي تشكله انبعاثات غازات الاحتباس الحراري

على المناخ العالمي، وتشمل الخدمات الفردية المقدمة توفير الطاقة الريفية لأغراض الإنتاج، مع التركيز على الطاقة المتجددة (طاقة الكتلة الإحيائية والطاقة الريحية والطاقة الشمسية والطاقة المائية الصغيرة والطاقة الحرارية الأرضية) وكفاءة استخدام الطاقة. وتضطلع اليونيدو أيضا بدور تنظيمي في مجال تيسير نقل التكنولوجيا.

٥٨ - وأعدت اليونيدو مشاريع للبيان العملي لاستخدام نظم إدارة الطاقة في كل من إندونيسيا، وتايلند، وجنوب أفريقيا، والصين، وفييت نام، وماليزيا، وتستخدم خبراتها لمساعدة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس على تصميم نهج عالمي لمقياس جديد لإدارة الطاقة.

٥٩ - وعلاوة على ذلك، فإنه لما كان الحصول على الطاقة عاملا رئيسيا في نجاح مباشري الأعمال الحرة، تسعى اليونيدو إلى ربط توفير الطاقة ببرامجها الرامية إلى الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية. وفي عام ٢٠٠٧، اختارت شبكة الأمم المتحدة للطاقة، وهي الآلية المشتركة بين الوكالات المعنية بالطاقة، المدير العام لليونيدو رئيسا لها، مما يعكس مركزية مسألة الطاقة في أنشطة المنظمة ويبرز الصلة الهامة بين الطاقة والتنمية.

٦٠ - تتجاوز المسألة المعقدة المتمثلة في الحصول على طاقة نظيفة وحماية البيئة مجال الصناعة وتتطلب عملا منسقا. ولذلك تتشارك اليونيدو مع طائفة من الجهات الفاعلة من قبيل مرفق البيئة العالمية، وصندوق بروتوكول مونتريال المتعدد الأطراف، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة وآخرين.

الوقود الإحيائي المستدام

اليونيدو من دعاة الوقود الإحيائي المستدام، الذي لا ينتقص من إمدادات الأغذية بل يشجع على استخدام النفايات الناتجة عن التجهيز الصناعي - الزراعي، على وجه التحديد، والذي يمكن أن يكون له دور حيوي في تأمين الطاقة للفقراء.

وفي عام ٢٠٠٧، أكملت اليونيدو مشروعا تجريبيا في جمهورية ترازيا المتحدة لتحديد الصلاحية التقنية والاقتصادية لإنتاج الغاز الحيوي والأسمدة من نفايات السيزال. وتطرح صناعة السيزال جانبا ٩٦ في المائة من نباتات السيزال ويلوث التجهيز وما يصل إلى ١٠.٠٠٠ غالون من الماء في الساعة. وتستخدم هذه النفايات الناجمة حاليا لإنتاج الغاز الحيوي والأسمدة.

وتواصل اليونيدو الدعوة النشطة للتطور المسؤول للوقود الإحيائي، وشاركت، على ذلك الأساس في تنظيم عدد من المؤتمرات الدولية، كالمؤتمر الدولي للوقود الإحيائي (ماليزيا، ٢٠٠٧)، والمؤتمر الدولي للطاقة المتجددة في أفريقيا (السنغال، ٢٠٠٨) المنتدى العالمي للطاقة المتجددة (البرازيل، ٢٠٠٨).

دال - الدعم الذي تقدمه اليونيدو للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٦١ - تعمل اليونيدو على نحو وثيق مع الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في إطار برنامجها للتعاون التقني للبلدان الأفريقية، وتتعاون مع الاتحاد الأفريقي في تنفيذ خطة عملها من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، المتفق عليها في المؤتمر الاستثنائي لوزراء الصناعة الأفارقة المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وأعدت في ذلك الاجتماع ورقات مشتركة بين الاتحاد الأفريقي واليونيدو بشأن أمن الطاقة وجرى تقديمها.

٦٢ - وخلال عام ٢٠٠٧، نظم الاتحاد الأفريقي واليونيدو سويا عددا من اجتماعات أفرقة الخبراء بشأن مختلف المسائل التي تهم بشكل خاص أفريقيا. وشملت هذه المسائل منتدى بشأن توفير عمل لائق ومنتج للشباب مع التركيز على اتحاد نهر مانو، عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٧؛ ومنتدى بشأن توفير هياكل أساسية جيدة لمنطقة أفريقيا، عقد أيضا في شباط/فبراير ٢٠٠٧؛ ومنتدى بشأن الاستثمار من أجل قدرة أفريقيا الإنتاجية، عقد في آذار/مارس ٢٠٠٧. وتعمل اليونيدو بالإضافة إلى ذلك في تعاون مع الاتحاد الأفريقي على الميكنة الزراعية في أفريقيا، وعقدت اجتماعا لفريق خبراء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ مع ممثلين من جميع بلدان الاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

٦٣ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٧ عقدت اليونيدو، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، اجتماعا لوكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة في مجال الصناعة، والتجارة والوصول إلى الأسواق. ويتمثل الهدف الرئيسي لمجموعة الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق في تقديم دعم منسق إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك بناء قدراتها أو تعزيزها، بغية تمكينها من تنفيذ برامجها في هذه المجالات. وقد أعدت خطة عمل سنوية لسنة ٢٠٠٨ ومن المقرر عقد حلقة عمل في نهاية عام ٢٠٠٨ بغية إعداد الصيغة النهائية لخطة عمل المجموعة.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٤ - تُظهر اتجاهات التنمية الصناعية انتقال الصناعات التحويلية من البلدان المتقدمة النمو إلى عدد من البلدان النامية. ويخلق هذا الانتقال تفاوتات في الأداء الصناعي لمختلف المناطق وداخل المناطق في العالم النامي. فمنطقة شرق آسيا والصين، على وجه التحديد، تتفوق كثيرا على المناطق الأخرى فيما يتعلق بالنمو في المصنوعات. وتظهر مناطق أخرى للبلدان

النامية هبوطاً في النمو، (أي أمريكا اللاتينية)، أو تواصل الركود (أي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى).

٦٥ - ولتضييق هذه التفاوتات ومكافحة الفقر في المناطق والبلدان التي تخلفت عن الركب، ولا سيما في أقل البلدان نمواً لا بد من زيادة تشجيع النمو الذي يقوده القطاع الخاص. وينبغي للاستراتيجية الصناعية أن ترمي إلى إزالة العقبات التنظيمية التي تعترض النشاط الاقتصادي وأن تركز على بناء "الوسط المفقود" عن طريق دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المتسمة بالابتكار والدينامية والقادرة على المنافسة محلياً ودولياً.

٦٦ - وعلى المستوى الدولي، تتطلب العولمة المنصف اتفاقاً تجارياً متعدد الأطراف يعكس النوايا الإنمائية لجولة مفاوضات الدوحة التجارية. وتواجه مؤسسات البلدان النامية عدداً من التحديات الأخرى المتعلقة بالتجارة يتعين معالجتها، من قبيل الحواجز غير الجمركية، ونمو طابع الإقليمية والإفراط في الاعتماد على صادرات السلع الأساسية الأولية.

٦٧ - وتغير المناخ، بوصفه أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية، ينبغي معالجته بوسائل من بينها إنشاء آلية دولية فعالة للتنمية ونشر التكنولوجيات، تهدف إلى إزالة الحواجز، وتوفير موارد مالية قابلة للتنبؤ بها وغير ذلك من الحوافز من أجل زيادة الاستثمار في تكنولوجيات سليمة بيئياً، ولا سيما في البلدان النامية.

٦٨ - ويتعين على النظام الإنمائي المتعدد الأطراف، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة، الاستجابة معاً بقوة لهذه التحديات وفي ضوء التغيرات في هيكل المعونة الإنمائية، والعمل على نحو متسق ولكن مع المحافظة على المرونة للتكيف مع التغيرات المفاجئة أو الاحتياجات الناشئة حديثاً. وينبغي الاستفادة من قدرة منظومة الأمم المتحدة على الجمع بين الأمم، ووضع القواعد والمعايير وتقديم المشورة الموضوعية لأصحاب المصلحة.

٦٩ - وينبغي لليونيدو أن تواصل، بالتشارك مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، تشجيع التنمية الصناعية المستدامة التي يقودها القطاع الخاص بغية مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على بناء قدرات بشرية ومؤسسية، وتعزيز قدراتها التنافسية على الصعيد الدولي، وتشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا، وتشجيع تنمية مؤسسات مباشرة الأعمال الحرة الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتنمية الصناعات الزراعية وزيادة تعزيز أنشطتها في مجال توفير الطاقة اللازمة للصناعة وفي مجال مكافحة تغير المناخ.